

عرض عسكري في بنغازي يكشف طبيعة الحرب الباردة في ليبيا

حفر: لن نتردد في فرض السلام بالقوة إذا لم يتم بالتسوية السلمية



صابر بلدي

الجزائر ترمي بثقلها في المشهد الليبي الجديد

سبتمبر 1958 اللتين اختلط فيهما الدم الليبي بالدم الجزائري، في أسمى صور التضحية وأرقى معاني الإيمان بالمصير المشترك للشعبين". وتابع "لم يكن ممكنا للجزائر واختها الشقيقة ليبيا تمر بمحنها الكبيرة أن تقف موضع المتفرج، فلبت نداء الأخوة وواجب الجيرة وتحركت لتتقاسم معه نحو ألف كلم من الحدود البرية، وذلك عبر إطلاق قنوات تعاون دبلوماسي واقتصادي بمناسبة زيارة أول رئيس الحكومة الليبية للجزائر.

وأشرف الوفد الليبي الهام الذي رافق رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبدالحميد الدبيبة للجزائر طبيعة الرهان الذي يرفعه البلدان بعد التطورات التي عرفها المشهد الليبي على ضوء تفاهات جنيف السويسرية التي تستهدف الوصول لانتخابات خلال ديسمبر القادم. وفضلا عن الوفد الاقتصادي المشارك في المنتدى الاقتصادي المشترك بين البلدين في العاصمة الجزائرية، حضر العديد من المسؤولين الساميين في الحكومة الليبية، على غرار وزراء الخارجية والداخلية والتجارة، مما يجسد رغبة الطرفين في دفع العلاقات المشلولة طيلة سنوات الأزمة في ليبيا.

وشكل التوصل إلى اتفاق بين الحكومتين لفتح المعبر الحدودي "الدباب" المشترك، وفتح خط بحري لنقل البضائع، إلى جانب مشاورات أخرى تتصل بمساعدة الجزائر للبيبا في تكوين وتدريب قوى حفظ الأمن العام، أولى نتائج الزيارة التي دامت يومين.

وكان وزير الخارجية صبري بوقادوم قد أكد أن "الدبلوماسية الجزائرية لم تدخر جهدا، وتحركت بكل ما تملك من رصيد وقوة تأثير على الصعيدين الإقليمي والدولي لإعادة ليبيا إلى مكانتها ضمن المغرب العربي، وأفريقيا والأمم". وأضاف في كلمته الافتتاحية للمنتدى الاقتصادي الجزائري الليبي "إن الجزائريين يزلون ليبيا ولأسباب شتى منزلة خاصة، فكيف لنا أن ننسى ما قدمه الشعب الليبي الشقيق من دعم دائم ومعنوي للثورة الجزائرية المجيدة، وكيف لنا ألا نستحضر في هذا المقام بكل فخر واعتزاز معركة (إيسين) في 3 أكتوبر 1957 و25

أظهرت الجزائر نواياها في استباق القوى الإقليمية المهتمة بالشان الليبي، وعدم تفويت فرصة الحضور في مشهد البلد المجاور، كما حدث خلال السنوات الماضية لما وجدت نفسها مهمشة عن أزمة بلد تتقاسم معه نحو ألف كلم من الحدود البرية، وذلك عبر إطلاق قنوات تعاون دبلوماسي واقتصادي بمناسبة زيارة أول رئيس الحكومة الليبية للجزائر.

وأشرف الوفد الليبي الهام الذي رافق رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبدالحميد الدبيبة للجزائر طبيعة الرهان الذي يرفعه البلدان بعد التطورات التي عرفها المشهد الليبي على ضوء تفاهات جنيف السويسرية التي تستهدف الوصول لانتخابات خلال ديسمبر القادم. وفضلا عن الوفد الاقتصادي المشارك في المنتدى الاقتصادي المشترك بين البلدين في العاصمة الجزائرية، حضر العديد من المسؤولين الساميين في الحكومة الليبية، على غرار وزراء الخارجية والداخلية والتجارة، مما يجسد رغبة الطرفين في دفع العلاقات المشلولة طيلة سنوات الأزمة في ليبيا.

وشكل التوصل إلى اتفاق بين الحكومتين لفتح المعبر الحدودي "الدباب" المشترك، وفتح خط بحري لنقل البضائع، إلى جانب مشاورات أخرى تتصل بمساعدة الجزائر للبيبا في تكوين وتدريب قوى حفظ الأمن العام، أولى نتائج الزيارة التي دامت يومين.

وكان وزير الخارجية صبري بوقادوم قد أكد أن "الدبلوماسية الجزائرية لم تدخر جهدا، وتحركت بكل ما تملك من رصيد وقوة تأثير على الصعيدين الإقليمي والدولي لإعادة ليبيا إلى مكانتها ضمن المغرب العربي، وأفريقيا والأمم". وأضاف في كلمته الافتتاحية للمنتدى الاقتصادي الجزائري الليبي "إن الجزائريين يزلون ليبيا ولأسباب شتى منزلة خاصة، فكيف لنا أن ننسى ما قدمه الشعب الليبي الشقيق من دعم دائم ومعنوي للثورة الجزائرية المجيدة، وكيف لنا ألا نستحضر في هذا المقام بكل فخر واعتزاز معركة (إيسين) في 3 أكتوبر 1957 و25

ومن جانبه قال المتحدث باسم القيادة العامة للجيش اللواء أحمد المسماري إن "الليبيين والقيادة العامة في حالة حرب لم تنته ومستمرة ضد الإرهاب والجريمة، وهي حرب دولية ضد الإرهاب في عدة دول وليس ليبيا فقط"، مشيراً إلى أن الجيش ما يزال يطارد خلايا نائمة، ولديه تقارير من الأمن الداخلي والاستخبارات العسكرية والعديد من الأجهزة المعنية وكامل الأراضي الليبية تحت أعين القوات المسلحة.

وتابع المسماري رداً على منتقدي العرض بالتأكيد على أنه "لا يراد به تهديد أحد وإنما هو استعراض للسلام ووفاء للشهداء والجرحى، وكل من قدم دعماً للمشروع الحربي ضد الإرهاب والجريمة".

وأردف أن "الحل السياسي السلمي هو ما أمضينا سنوات عديدة ندعّمه وندعو إليه ونطرق كل الأبواب في الداخل والخارج من أجل أن يتحقق حقنا للدماء وحفاظنا على ممتلكات الشعب، وحرصاً على تماسك النسج الاجتماعي، قررنا الاستجابة لنداء العالم ومنحه الفرصة الأخيرة لدعم الخيار السلمي وأصدرنا الأوامر العسكرية للانسحاب إلى خط سرت - الجفرة".

وذكر حفر أن "حل الجماعات المسلحة في طرابلس وإجراء الانتخابات من الشعب مباشرة دون ماطلة"، مؤكداً أنه "لولا وصول قواتنا إلى مشارف طرابلس وضحايا ضباط وجنود الجيش لما حصلت التسوية السياسية، ولم تكن (حكومة) الوفاق لتترك الحكم لولا إطباق الخناق عليها في طرابلس".

ومن جانبه قال المتحدث باسم القيادة العامة للجيش اللواء أحمد المسماري إن "الليبيين والقيادة العامة في حالة حرب لم تنته ومستمرة ضد الإرهاب والجريمة، وهي حرب دولية ضد الإرهاب في عدة دول وليس ليبيا فقط"، مشيراً إلى أن الجيش ما يزال يطارد خلايا نائمة، ولديه تقارير من الأمن الداخلي والاستخبارات العسكرية والعديد من الأجهزة المعنية وكامل الأراضي الليبية تحت أعين القوات المسلحة.

وتابع المسماري رداً على منتقدي العرض بالتأكيد على أنه "لا يراد به تهديد أحد وإنما هو استعراض للسلام ووفاء للشهداء والجرحى، وكل من قدم دعماً للمشروع الحربي ضد الإرهاب والجريمة".

مستعجلات التدريب بكامل لوازمها على أحدث طراز لتخريج جنود جاهزين لحمل السلاح ومقارعة العدو ودره. وقال إن "تجهيز الجيش بكافة أنواع الذخيرة والأسلحة المتطورة رغم الحظر الجائر على تسليحه كان أشبه ما يكون بالمعجزة".

وأضاف حفر أن "هذا هو جيشنا رمز كرامتنا وهذه هي المؤسسة التي بنينا على قواعدها مؤسسات الدولة المدنية الموحدة ونضمن بها حماية حدودنا وثوراتنا، ونضمن بها وحدة وسلامة أراضينا، ونضمن بها الدفاع عن أمننا وشرافتنا وأعراضنا، فاطمئنوا أيها الليبيون ما دام في الجيش قلب ينبض".

واعتبر أن "هذا الاستعراض المهيب لقواتنا المسلحة يبعث السعادة في قلوب الليبيين، ويلقي الرعب والهلع في قلوب أعداء الوطن الساعين إلى عرقلة السلام، وما تم الاتفاق عليه برعاية دولية"، مخاطباً هؤلاء "أصابنا على الزناد ولن نتردد في خوض المعارك من جديد لفرض السلام بالقوة، إذا ما تمت عرقلة التسوية السلمية المتفق عليها (...) وقد أعز من أنذر".

ونصح حفر المشككين في قدرات الجيش الوطني الليبي بأن يتذكروا ما وصفها بالملاحم التي توجت بقطع دابر الإرهاب في بنغازي ودرنة والهلال النقطي وأقصى الجنوب والقضاء على فلول الإرهاب والجماعات الإجرامية، مشيراً إلى أن "قوات الجيش كانت قريبة من تحرير العاصمة طرابلس، لكن العالم هرع لوقف الزحف، مؤكداً أن كل المؤتمرات الدولية التي انعقدت كانت لاعتماد المسار السلمي كبديل لتحرير العاصمة بالقوة".

والاستعراضات العسكرية التي قد تؤدي إلى نشوب الحرب مجدداً". وأكد أن "تصرف أي طرف بشكل أحادي سيخطئ المبرر لأطراف أخرى بتصرفات مشابهة، مما قد يؤدي إلى عرقلة العملية السياسية وتهديد الأمن والسلام"، داعياً إلى "التوقف الفوري عن كل ما من شأنه المساس بهذا المسار بعد اتخاذ خطوات أحادية غير محسوبة".

ومن جانبه دعا مجلس الدولة الاستشاري الخاضع لسيطرة قوى الإسلام السياسي المجتمع الدولي للتخلي عن سياسة الكيل بمكيالين ورفع يده تماماً عن حفر، والعمل مع المؤسسات الشرعية والسلطات الرسمية فقط احتراماً للسيادة الوطنية الليبية، وفق بيان له وصف فيه عملية الكرامة التي أطلقها حفر في مايو 2014 لمواجهة الجماعات الإرهابية بأنها "محاولات غير شرعية تسعى للحكم عبر الانقلابات العسكرية مدعومة من قوى إقليمية ودولية".

وزعم المجلس أنه "كلما اقترب الليبيون من تسوية سياسية شاملة يظهر حفر سلوكاً تصعباً وإشارات وتلويحاً بالقوة ولغة السلاح في تحدٍ لرغبة الشعب في السلام والاستقرار"، معتبراً ما قام به حفر "انكاساً لرغبة محكومة للاستيلاء على السلطة بالقوة، حتى وإن كان الثمن باهظ الفداحة"، وفق تعبير البيان.

وفيما قادت جماعة الإخوان وحلفاؤها ووسائل الإعلام المحسوبة على المحور التركي - القطري هجوماً عنيفاً على العرض العسكري، أكد القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفر أن القوات المسلحة نجحت في بناء

العرض العسكري الذي نظمه الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفر بقاعدة بنينا بنغازي رسم ملامح الحرب الباردة الموجودة في ليبيا منذ نهاية المواجهات الميدانية، حيث لم يحضر هذا العرض لا رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي ولا رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة ولا رئيس البرلمان عقيلة صالح رغم توجيه حفر الدعوة لهم.

الحبيب الأسود

بنغازي (ليبيا) - كشف العرض العسكري الذي نظمه الجيش الليبي مساء السبت بقاعدة بنينا بنغازي عن عمق الصراع الذي لا يزال يهيمن على المشهد السياسي والاجتماعي في البلاد، والذي تشكل منذ نهاية المواجهات الميدانية قبل عام في صورة حرب باردة تاكثرت طبيعتها خلال الساعات الماضية.

وغادر رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي إلى تونس في زيارة رسمية، فيما اتجه رئيس الحكومة عبدالحميد الدبيبة إلى الجزائر تزامناً مع العرض العسكري الذي دعاهما قائد الجيش المشير خليفة حفر لحضوره، الأول بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، والثاني بصفته وزيراً للدفاع، فيما برز رئيس مجلس النواب عقيلة صالح اعذاره عن الحضور ببقاء مستعجل تم في مدينة القبة مع المبعوث الأممي يان كوبيتش.



أحمد المسماري

العرض لا يراد به تهديد، إنما هو وفاء للشهداء والجرحى

وبينما حضر العرض العسكري نائب رئيس الحكومة عن إقليم برقة حسين القطراني، أكدت مصادر مطلعة لـ "العرب" أن رسالة عبر تطبيق "واتساب" وصلت إلى الوزراء المحسوبين على المنطقة الشرقية والمقربين من الجيش تدعوهم إلى عدم حضور العرض لتلافي أي رد فعل غير محسوب من ميليشيات المنطقة الغربية التي هدت السلطات الموجودة بالعاصمة طرابلس بأنها ستعاقب كل من يدعم الجيش بالحضور في عرضه ببغازي.

وكان نائب رئيس المجلس الرئاسي عن إقليم طرابلس عبدالله الافي استبق العرض العسكري ببيان منفرد أصدره من أنقرة قال فيه "إن المجلس شدد مرارا وتكرارا على تجنب القيام بأي تصرفات أحادية ذات طابع عسكري من أي طرف، ومن بينها المناورات والتحرك الميدانية والتصريحات الصحافية من

العدالة والتنمية المغربي يتنصل من مسؤوليات قراراته لأهداف انتخابية

السياسية التي تعارض مع سياسات وتوجهات الحكومة برئاسة سعد الدين العثماني.

ومن بين تلك التحركات والخيارات التي اتخذها حزب العدالة والتنمية عدم تصويته على قانون القنب الهندي للاستعمالات الطبية، وذلك بعدما هدد الأمين العام السابق عبدالإله بنكيران بالاستقالة من الحزب إن تم التصويت على القانون داخل البرلمان.

وقال سليمان العمراني، نائب الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، في ندوة صحافية بمقر الحزب في الرباط إن "نواب العدالة والتنمية بمجلس النواب لم يصوتوا ضد مشروع القانون المتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي، إرضاءً للأمين العام السابق عبدالإله بنكيران، إنما بسبب قناعاتهم الشخصية".

وأكد عمر الشراوقي أن "رئيس الحكومة سعد الدين العثماني وحزبه يريدان أن يرسخا في الأذهان فكرة تشييت المسؤولية، بمعنى أن القرارات التي مارسها في عودة العلاقات مع إسرائيل أو قانون "الكيف" (القنب الهندي) لا تتبع منه كمؤسسة دستورية، بل هو لا يعود أن يكون عبداً مأموراً مطيعاً أو مجرد رئيس حكومة كما قال سلفه بنكيران ذات يوم".

وفقاً لهؤلاء المراقبين باعتبار أن الحزب يقود الائتلاف الحكومي.

وقال رشيد لزرق، أستاذ العلوم السياسية والقانون الدستوري، في تصريح لـ "العرب" إن "العدالة والتنمية خرج على التوافق مع شركائه وبات يعيش عزلة سياسية بعد أن وجه سهام نقده لكل الأحزاب، حيث أن مزاييدات العدالة والتنمية للظهور بمظهر المظلومية غابتها التملص من المسؤولية والالتفاف على تقديم مشروعية الإنجاز الحكومي".



عمر الشراوقي

وأضاف لزرق أن "تجربة حزب العدالة والتنمية في تأويل الدستور كذلك كانت أبعد ما تكون عن هاجس تفعيله بمضامينه الديمقراطية التشاركية، حيث يتم الآن رفع الاختيار الديمقراطي كشعار انتخابي، والحال أن العدالة والتنمية لم يكن أباه لهذا الشعار عندما كان الكل ينتقد تقصير عبدالإله بنكيران وسعد الدين العثماني".

ويواجه حزب العدالة والتنمية انتقادات أصلاً بسبب بعض تحركاته

المعتقلين بل تعدت ذلك إلى انتقاد الوضع الاجتماعي والاقتصادي حيث شدد الحزب على أن ذلك الوضع "يقضي تحسين وتعميم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، من قبيل الحق في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحق في البيئة الصحية والحق في الاتصال وحقوق التواصل، والحق في المشاركة في التراث الثقافي والحق في الاستفادة والإنصاف بين الأجيال".

وأوحى هذا الطرح بأن الحزب لا يتحمل مسؤولية الوضع في الوقت الذي يقود فيه الائتلاف الحكومي ويساهم بقوة في صياغة البرامج التنموية وغيرها، وهو ما دفع لقيادات داخل الحزب إلى انتقاد هذا الطرح.

وتساءل عضو الأمانة العامة للعدالة والتنمية عبدالصمد الإريسي عن مسؤوليات الحزب في هذا التراجع قائلاً "وما هي مسؤوليات الحزب في هذا التراجع الذي نتحدث عنه؟ وما مسؤولية الحكومة؟"، مستدركا "اليوم القضاء مستقر، إن كان هناك معتقل فهل الحكومة هي من اعتقلته؟".

ويُرجع مراقبون هذا الخطاب الذي بات يعتمد عليه حزب العدالة والتنمية، بالترانس مع اقتراب الاستحقاق الانتخابي، إلى محاولة الحزب تجسيد دور المظلومية، وهي محاولة لا تستقيم

ويلقون باللوم على من حولهم دون تحمل نصيبهم من الكلفة السياسية".

وشدد الشراوقي على أن "الحزب الذي يقود الحكومة لا يؤمن بضريبة السلطة بل يرغب في امتيازاتها، ويسعى أعضاءه للمناصب الحكومية رغبة في الجاهة الاجتماعية والمنافع المادية، دون تحمل المسؤولية عن أفعالهم".

ولم تقتصر انتقادات حزب العدالة والتنمية على تعاطي الحكومة مع ملف

باعتبار أنه يقود الائتلاف الحكومي في البلاد.

واعتبر الأستاذ الجامعي والمحلل السياسي عمر الشراوقي أن "لعبة التهرب من المسؤولية أضحت أمراً مقلقا ومكلفا للوطن، والتنصل من المسؤولية أصبح طابعا على أفعال ومواقف رئيس الحكومة وحزبه العدالة والتنمية، تجاه قضايا كبرى"، موضحاً أنهم "يتخذون أو يساهمون في صناعة القرارات المؤلمة



العثماني يواجه بمفرده نتائج عمل حكومته